المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 29, SEPTEMBRE 2026
REMEJE
المجلد 2، العدد 29، شتنبر 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

التدبير الترابي للأزمات والكوارث بالمغرب: من تدبير الطوارئ إلى بناء الصمود المجالي

Territorial Management of Crises and Disasters in Morocco: From Emergency Response Management to Building Territorial Resilience

Yassin EL Yousofi ياسين اليوسفي

باحث بسلك الدكتوراه مختبر القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال

جامعة مُحَمَّد الخامس-الرباط

ملخص:

يندرج هذا المقال ضمن النقاش العلمي حول إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجال الترابي في سياق الأزمات، إذ يعالج إشكالية جوهرية تتمحور حول مدى ملاءمة السياسات العمومية لمتطلبات التدبير الفعال للأزمات والكوارث في ظل تصاعد المخاطر المركبة وتنامي الهشاشة البنيوية. إذ تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الكوارث لا تنتج الهشاشة بل تعرّي عمقها البنيوي المتراكم، وهو ما يجعل الاستجابة الظرفية للأزمات-مهما بلغت سرعتها-قاصرة عن معالجة جذور الاختلال المجالي. ومن هذا المنطلق، يكشف المقال أن التحول نحو نموذج الصمود المجالي القائم على الاستباق والتخطيط الترابي المتكامل يصطدم بثلاثة اختلالات بنيوية متشابكة: استمرار هيمنة مركزية القرار على حساب فاعلية الفاعلين الترابيين، وانعدام الإلتقائية بين السياسات القطاعية والترابية، وغياب ثقافة التخطيط الاستباقي القائم على المعرفة والإنذار المبكر.

وتكمن الأهمية العلمية لهذا المقال في كونه يتجاوز الوصف المؤسساتي إلى التحليل البنيوي النقدي، مقدما العدالة المجالية لا بوصفها مطلبا أخلاقيا فحسب، بل شرطا إجرائيا لبناء حكامة ترابية قادرة فعلا على استيعاب الأزمات والتعافي منها، مما يسهم في تطوير الأدوات المفاهيمية لفهم ديناميات الدولة الترابية في سياق المخاطر المتزايدة.

الكلمات المفاتيح: التدبير الترابي، الصمود المجالي، العدالة المجالية، الأمن الترابي، الأزمات والكوارث.

Abstract:

This article engages with the scholarly debate on redefining the relationship between the state and territory in times of crisis, addressing the central question of how well public policies are suited to the demands of effective crisis and disaster management amid the rise of compound risks and growing structural fragility. The study proceeds from the premise that disasters do not create vulnerability but rather expose its accumulated structural depth, which means that emergency response—however rapid—remains insufficient to address the root causes of

territorial dysfunction. Building on this premise, the article shows that the shift toward a territorial resilience model grounded in anticipation and integrated spatial planning is constrained by three interlocking structural imbalances: the persistence of centralized decision-making at the expense of effective territorial actors, the lack of convergence between sectoral and territorial policies, and the absence of a culture of proactive planning based on knowledge and early warning systems.

The scholarly contribution of this article lies in moving beyond institutional description toward critical structural analysis, presenting territorial justice not merely as an ethical demand but as a procedural condition for building territorial governance genuinely capable of absorbing and recovering from crises—thereby contributing to the development of conceptual tools for understanding the dynamics of the territorial state in a context of escalating risk.

Keywords: Territorial Management; Territorial Resilience; Territorial Justice; Territorial Security; Crises and Disasters.

مقدمة:

إن الأمن بمفهومه الشامل أصبح هاجسا للدول الوطنية الحديثة، يتوازى ويتداخل بل يفوق في بعض الأحيان، الهاجس السياسي–الاقتصادي، ومن يتمعن في الأدبيات والممارسات السياسية والاستراتيجية الحديثة، يجد أن مفهوم إدارة الأزمات والمخاطر يرتقي بمفهوم الأمن إلى المستوى الاستراتيجي، فالمقصود بكلمة أمن في هذه الأدبيات والممارسات هو أمن الكيان الوطني، أو ترسيخ النظام العام والمحافظة عليه وبقاؤه[1]. وأول ما يتبادر إلى الذهن من مهددات للأمن الترابي للدولة، المخاطر، التي فرضت نفسها على الأجندة السياسية والأمنية على المستويات الوطنية والترابية، مما ساهم في تقويض الأمن الاجتماعي، بل تعداه إلى وضع الحقوق والحريات الأساسية محل الانتهاك.

[1] سعد بن علي الشهراني، "**إدارة عمليات الأزمات الأمنية**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 2005، الصفحة 06.

وقد شكلت الطبيعة الفجائية للأزمات والمخاطر إرباكا عصيا للفاعل السياسي كما الإداري والأمني مما يحد من هامش المناورة لديهم والعمل على التدبير الأمثل وفي وقت محدد يراعي المزاوجة بين التدابير الاحترازية للحد من نتائج الأزمة على المستوى الاجتماعي والاكراهات المادية والبشرية المتاحة للدولة في أفق المواجهة[1].

ويشكل التدبير الترابي للأزمات والكوارث أحد أهم الرهانات الاستراتيجية التي تواجه الدولة الحديثة، بالنظر إلى ما تفرضه التحولات المناخية، والتقلبات الاقتصادية، والأزمات الصحية، والكوارث الطبيعية من تحديات متزايدة تمس الأمن المجالي والاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. فلم يعد تدبير الأزمات والكوارث مجرد تدخل ظرفي يقتصر على مواجهة الآثار المباشرة للحوادث والاختلالات الطارئة، بل أصبح مقاربة شمولية تستند إلى الاستباق، والتخطيط الترابي، وتعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود والتكيف مع مختلف المخاطر.

ويعد المغرب من بين الدول التي عرفت خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في حجم وتعقيد الأزمات والكوارث، سواء تعلق الأمر بالزلازل والفيضانات والجفاف وندرة الموارد المائية، أو بالأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي كشفت عن حدود المقاربات التقليدية في التدبير الترابي. وقد أبرزت هذه التحولات الحاجة الملحة إلى مراجعة أنماط التدبير العمومي، والانتقال من منطق تدبير الطوارئ ورد الفعل إلى منطق الحكامة الترابية القائمة على التخطيط المسبق، والتنسيق المؤسساتي، وتعبئة الموارد، وتحقيق العدالة المجالية.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من المبادرات والإصلاحات الكبرى التي تعكس إرادة الدولة في بناء نموذج جديد للتدبير الترابي للأزمات والكوارث، من بينها تعزيز الجهوية المتقدمة، وإحداث منصات المخزون الاحتياطي الأولي المخصصة لمواجهة الكوارث، إلى جانب تطوير آليات اليقظة والإنذار المبكر، بما ينسجم مع متطلبات الأمن الترابي والتنمية المستدامة. وهو ما يعكس تحولا نوعيا من التدبير الظرفي نحو بناء صمود مجالي قادر على مواجهة المخاطر وضمان استمرارية المرافق والخدمات الأساسية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يجمع بين البعد القانوني والمؤسساتي والبعد المجالي والتنموي، باعتبار أن فعالية تدبير الأزمات لا تقاس فقط بسرعة التدخل، بل بمدى قدرة السياسات العمومية على حماية الإنسان والمجال وضمان استدامة التنمية. كما تزداد أهمية الموضوع بالنظر إلى راهنية النقاش الوطني والدولي حول الحكامة الترابية، وتدبير المخاطر، وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على الصمود أمام الأزمات المركبة والمتداخلة.

وانطلاقا من ذلك، تطرح الدراسة الإشكالية المركزية التالية: **إلى أي حد استطاع المغرب تجاوز المقاربة التقليدية القائمة على تدبير الطوارئ والتدخل الظرفي في مواجهة الأزمات والكوارث، والانتقال نحو نموذج ترابي متكامل يرتكز على الحكامة الاستباقية، والتخطيط، وتعزيز الصمود المجالي، بما يضمن الأمن الترابي واستدامة التنمية في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجال الترابي المغربي؟**

[1] عبد اللطيف الهلالي-جواد الرباع، **"الدولة وعنصر المفاجأة: أي تدبير عمومي في زمن المخاطر"**، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، أيار/مايو 2021، الصفحة 05.

ولمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف أبعادها، اعتمدت الدراسة تصميما تحليليا يقوم على محورين متكاملين:

- المحور الأول: سياقات تزايد الأزمات والكوارث بالمجال الترابي المغربي وحدود نموذج تدبير الطوارئ
- المحور الثاني: من تدبير الطوارئ إلى بناء الصمود المجالي: تحولات النموذج الترابي لتدبير الأزمات

المحور الأول: سياقات تزايد الأزمات والكوارث بالمجال الترابي المغربي وحدود نموذج تدبير الطوارئ

لقد تصاعدت حدة الكوارث بكل أشكالها خلال العقود الأخيرة، سواء تعلق الأمر بتلك التي تنتج عن تحولات طبيعية، أو تلك التي تتسبب فيها الأنشطة الإنسانية المختلفة. كما تزايدت انعكاساتها ومخاطرها بالنظر إلى التحولات الحاصلة على مستوى النمو السكاني وانتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية في عدد من مناطق العالم، بالإضافة إلى تلوث البيئة والتغيرات المناخية، والتنافس المتصاعد على الموارد الطبيعية والمياه، وإلى الاختلالات التنموية، وبخاصة فيما يتعلق بغياب بنيات تحتية ومخططات استراتيجية[1].

في ظل هذا السياق، يشهد المجال الترابي المغربي تصاعدا في وتيرة الأزمات والكوارث وتنوع مصادرها، بما يجعلها تتحول من أحداث ظرفية إلى مخاطر ذات طابع بنيوي[2]. ويترتب عن ذلك تعميق اختلال التوازنات المجالية، من خلال تفاوت درجات الهشاشة والاستجابة بين مختلف المجالات الترابية، خصوصا بين الحواضر والمجالات القروية والهامشية. وفي المقابل، يكشف نموذج تدبير الطوارئ عن محدوديته لارتكازه على منطق الاستجابة الآنية بدل المقاربة الاستباقية المندمجة، مما يضعف فعاليته في مواجهة تعقد المخاطر وضمان عدالة مجالية في تدبيرها.

وقد أفرز هذا الوضع ضغوطا كبيرة ومتزايدة على التوازنات المجالية، من خلال تعميق مظاهر الهشاشة وعدم التكافؤ بين مختلف الجماعات الترابية (أولا). وفي هذا السياق، يبرز نموذج تدبير الطوارئ التقليدي بحدوده الواضحة، لكونه يقوم أساسا على منطق الاستجابة الآنية، دون قدرة كافية على استيعاب تعقد المخاطر أو التخفيف من آثارها على المستوى الترابي (ثانيا).

أولا: دينامية الأزمات والكوارث وتزايد هشاشة المجال الترابي

لم يعد مفهوم **الأمن** مقتصرا على التعريف التقليدي، المتمثل في دفاع الدولة عن أراضيها ضد الغزو الخارجي وحماية حدودها، بل تجاوزته ليطال أمن المواطن وأمن الإنسان وأمن الأفراد والجماعات. ولم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر

---

[1] إدريس لكريني، **"تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب–بين إشكالية الجاهزية ورهانات التنمية"**، مطبعة دار العرفان، الطبعة الأولى، سنة 2026، الصفحة 04.

[2] لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية. "فالمخاطرة" تعني التنبؤ بالكارثة. أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية، لا توجد حتى الآن. وبينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانها، لا يعرف توقع الكارثة تحديدا مكانيا أو زمنيا أو اجتماعيا ملموسا. أي أن تصنيف المخاطرة يعني الحقيقة الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينها وبين الإمكانية الحدسية البحتة من جانب، وبين حالة الكارثة الطارئة من جانب آخر. وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا، أي عندما ينفجر مفاعل نووي، أو عندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا. ولكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويتملك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم. أولريش بيك، ترجمة علا عادل–هند إبراهيم–بسنت حسن، **"مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود"**، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، سنة 2013، الصفحة 33.

التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي)، إذ أصبحت الدولة في مواجهة عدة أنماط من مصادر التهديد، غير التهديدات العسكرية[1]، ومنها: التهديدات العابرة للحدود كتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الفقر والتلوث البيئي، والأمراض والأوبئة[2].

إن المخاطر الطبيعية ليست وليدة اليوم بل وجدت منذ ملايين السنين، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ المغرب الجيولوجي والمناخي، فالزلازل والفيضانات والحرائق والجفاف كلها كوارث ناتجة عن القوة القاهرة. وقد عرف المغرب في تاريخه كوارث طبيعية جسيمة اختلفت حدتها من منطقة إلى أخرى تبعا لنوعية وطبيعة الكارثة. إلا أنه لازال يحصد كل سنة خسائر مادية وبشرية تدفعنا لتسليط الضوء على نماذج الفيضانات المدمرة التي عاشها. على هذا المستوى يمكن أن نذكر بفيضانات واد أوريكا سنة 1995 إذ كانت حصيلتها ثقيلة (240 حالة وفاة وخسائر مادية كبيرة). فيضانات شمال المغرب في أكتوبر 2008 (طنجة–تطوان–الفنيدق والتي كانت حصيلتها حسب الأرقام الرسمية 28 قتيلا، وانهيار 200 منزل عتيق وخسائر مادية هائلة بسبب المياه التي غمرت العديد من المباني والمنشآت العامة)، بالإضافة إلى فيضانات واد المالح سنة 2002 والتي أغرقت مدينة المحمدية وخلفت خسائر مادية كبيرة[3].

وشهد المغرب خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على مستوى طبيعة المخاطر وتواترها وشدتها، حيث لم تعد هذه المخاطر أحداثا استثنائية معزولة، بل أصبحت ظواهر شبه بنيوية تتقاطع فيها العوامل الطبيعية والبشرية. فقد عرف البلد تزايدا ملحوظا في الفيضانات العنيفة، والزلازل المدمرة، وحرائق الغابات، وانتشار الأوبئة، إلى جانب تداعيات التغيرات المناخية التي أضحت تؤثر بشكل مباشر على الأمن المائي والغذائي، وعلى توازن المنظومات البيئية. ويضاف إلى ذلك ضغط التوسع العمراني غير المندمج، والنمو الديموغرافي المتسارع، وما يرافقه من هشاشة في البنيات التحتية وتفاوتات مجالية واجتماعية تزيد من قابلية التعرض للمخاطر[4].

---

[1] شهد مفهوم "**الأمن**" تحولا عميقا مع تطور الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث لم يعد مقتصرا على البعد العسكري التقليدي، بل اتجه نحو مقاربة شمولية تقوم على توسيع مجالات التحليل الأمني لتشمل قطاعات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وبيئية ومجتمعية. وتعود الإرهاصات الأولى لهذه المنهجية التحليلية إلى الأدبيات المرتبطة بالدراسات الأمنية الجديدة، خاصة مع صدور كتاب: **منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism** لكل من Barry Buzan وRichard Little سنة 1993. وقد اعتمدت هذه المقاربة على تحليل النظام الدولي من خلال تقسيمه إلى قطاعات أو مجالات نشاط محددة، بحيث يسلط كل قطاع الضوء على نمط خاص من التهديدات والانكشافات الأمنية، انطلاقا من أن طبيعة المخاطر تختلف من مجال إلى آخر، وتؤثر بطرق متباينة على أمن الفاعلين داخل النظام الدولي. وفي هذا الإطار، تم حصر مفهوم الأمن في خمسة قطاعات أساسية تشكل مجتمعة الإطار الشامل للدراسات الأمنية المعاصرة. توفيق بوستي، **"مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"**، المعهد المصري للدراسات–دراسات استراتيجية، مارس 2019، الصفحة 06.

[2] فاطمة أمراح، **"الأمن الصحي الدولي والتعاون الافريقي في زمن الجائحة"**، ضمن مؤلف جماعي: **"السيادة الصحية والحماية الاجتماعية بإفريقيا في زمن الأزمات"**، مطبعة رؤى برينت، الطبعة الأولى، سلا 2023، الصفحة 12.

[3] خليل ابتسام، **"مخاطر الفيضانات بين النص القانوني والتدبير العلمي"**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 8، يناير 2015، الصفحة 82.

[4] هناك العديد من الأزمات التي قد تواجه المجتمع إما بصفة دورية أو بصفة عشوائية وبالنظر إلى هذه الأزمات نجد أنها قد تسببت في الماضي بخسائر وأضرار كثيرة للفرد والمجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية. ولا يخفى أن هذه الأزمات تهدد بصورة عشوائية ومستمرة التنمية سواء في جانبها

على هذا الأساس، عرف المجال الترابي المغربي خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2026 أزمات صحية وكوارث طبيعية كبرى، كشفت عن تصاعد هشاشة بعض المجالات الترابية أمام المخاطر المركبة وتداخل آثارها. فقد شكلت جائحة كورونا كوفيد-19 (2020–2022) أولى الأزمات البنيوية في هذه المرحلة، باعتبارها جائحة صحية عالمية غير مسبوقة، انعكست على مختلف الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرزت حدود واسعة النطاق لجاهزية المنظومة الصحية وآليات تدبير الأزمات. وفي سنة 2021، شهد المغرب فيضانات خطيرة خاصة بمدينة طنجة وعدد من الأقاليم المجاورة بالشمال، حيث تسببت التساقطات المطرية الغزيرة في خسائر مادية جسيمة وإرباك للبنية التحتية والخدمات الحضرية، وقد تم على إثرها إعلان بعض المناطق المتضررة كمناطق منكوبة من طرف السلطات المختصة. وخلال سنة 2022، برزت حرائق غابوية واسعة مست عددا من مناطق شمال ووسط المملكة، في ارتباط مع موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، ما عمق الضغط على الغطاء الغابوي والموارد الطبيعية.

أما سنة 2023، فقد تميزت بحدث زلزالي استثنائي تمثل في زلزال إقليم الحوز، الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، إلى جانب تسجيل فيضانات موضعية في عدد من المناطق، واستمرار التدهور المرتبط بالجفاف البنيوي وتأثيراته على المجال الفلاحي والموارد المائية[1]. لقد أعادة فاجعة زلزال الحوز جملة من التساؤلات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، ومنها الزلزالية في المجتمع المغربي[2]، من قبيل مسائلة القدرة على الاستعداد للمخاطر الطبيعية التي هي من منطلق علوم المجال والكوارث والأزمات معطى مجالي حسب متغيرات طبيعية وبيئية وسياسية...

المادي أو البشري حيث تسبب خسائر في المنشآت والمرافق العامة والممتلكات والثروات البشرية والطبيعية وتقلل كل هذه الخسائر في فرص التقدم في مسار التنمية المستدامة حيث تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الثروة البشرية للمجتمع وما تمثله من ركيزة أساسية من ركائز الحركة التنموية. ياسين اليوسفي، "**زمن المخاطر: إشكالية توزيع وسائل فعل القوة الترابية بين رجال السلطة والجماعات الترابية**"، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 37، المغرب 2025، الصفحة 188.

[1] وتشكل الزلازل أيضا أبرز الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها المجال الترابي المغربي، لوقوعها المفاجئ والرهبة التي تبعثها في نفوس الناس والانطباع الذي تتركه لديهم، ناهيك عن أضرارها البشرية والمادية الكبيرة التي تحدثها في ثوان أو دقائق قليلة، وخصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. ويعتبر المغرب من الدول التي عرفت عدة حوادث زلزالية مدمرة كان أبرزها زلزال فاس سنة 1624 الذي كان من أسوء الكوارث التي عرفها تاريخ المغرب، ثم زلزال تطوان سنة 1909 والذي خلف حوالي مائة قتيل، فضلا عن إحداثه لدمار كبير بالمدينة، ثم زلزال أكادير سنة 1960 الذي أسفر عن حوالي 15 ألف قتيل، ناهيك عن آلاف الجرحى وتشريد آلاف السكان وخسائر مادية جسيمة[1]. وفي سنة 2004 تعرض إقليم الحسيمة شمال البلاد لزلزال آخر مدمر خلف مئات القتلى والجرحى وتدمير عدد من القرى والمنازل، ليعتبر من بين أخطر الكوارث الزلزالية في تاريخ البلاد.

[2] لقد كشف زلزال الحوز، الذي نكب أقاليم واسعة وسط المغرب، عن مفارقات عميقة تتعلق بعالم الكوارث وسبل تدبيرها، بما يفرض إعادة تقييم الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية المرتبطة بالمجال الترابي المغربي. فالكارثة ليست مجرد حدث عابر، بل لحظة لاختبار حقيقية لقدرة الدولة ومؤسساتها على التدخل والتأهب والتدبير. وفي هذا السياق، شكل زلزال الحوز محطة بارزة في التاريخ المغربي المعاصر، أبرزت الفارق بين تدبير زلزال أكادير سنة 1960 في ظل دولة حديثة الاستقلال، وتدبير زلزال الحوز سنة 2023 في إطار دولة راكمت خبرات وتجارب متعددة في مواجهة الأزمات والكوارث. كما أعاد هذا الحدث طرح سؤال التنمية بالمناطق القروية والجبلية النائية، التي ما تزال تعاني من الهشاشة والفقر متعدد الأبعاد وضعف البنيات والخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعل من الكارثة مدخلا لإعادة التفكير في النموذج التنموي والمجالي، بما يضع الإنسان ومحيطه في صلب السياسات العمومية وآليات التدبير الترابي.

وفي سنة 2024، عرف المغرب فيضانات قوية همت بشكل خاص أقاليم الجنوب الشرقي والجنوب[1]، حيث تسببت التساقطات الاستثنائية في أضرار واسعة بالبنيات التحتية والطرق والمجالات القروية، وقد أعلنت السلطات العمومية عن عدد من هذه المناطق كمناطق منكوبة نظرا لحجم الخسائر وتعطل الحياة المحلية. وخلال الفترة 2025–2026، استمرت تداعيات الجفاف وتزايدت حدة الظواهر المناخية القصوى، بما في ذلك موجات الحر والفيضانات المفاجئة في بعض الأحواض الحضرية والجبلية، مما يعكس استمرار تحول المخاطر الطبيعية إلى عنصر بنيوي داخل المعادلة الترابية بالمغرب.

وبذلك، يتضح أن المجال الترابي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة أصبح يعيش على وقع دينامية متسارعة ومتداخلة للأزمات والكوارث، حيث لم تعد المخاطر تأخذ طابعا معزولا أو ظرفيا، بل أضحت تتسم بالتراكم والتشابك الزمني والمجالي بين الأوبئة والفيضانات والحرائق والزلازل وموجات الجفاف، في سياق يتسم بتزايد آثار التغيرات المناخية والضغط الديموغرافي والتوسع العمراني غير المتوازن. وقد كشفت هذه التحولات عن تزايد هشاشة المجالات الترابية واختلال قدرتها على الصمود والاستجابة، خاصة على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية وآليات التدخل العمومي. كما أبرزت محدودية المقاربات التقليدية القائمة على التدخل الظرفي والقطاعي. ومن ثم، فإن تزايد دينامية الأزمات والكوارث يفرض إعادة بناء سياسات عمومية ترابية وفق مقاربة شمولية قادرة على تحقيق الأمن الترابي وتعزيز قدرة المجالات على التكيف والمرونة في مواجهة المخاطر المتعددة.

ثانيا: انعكاسات الأزمات على التوازنات المجالية وحدود نموذج تدبير الطوارئ

أفضى التوزيع اللامتكافئ للموارد والبرامج والاستثمارات العمومية إلى اتساع الهوة التنموية بين المجالات الترابية، وهو ماكرس تمييزا سلبيا بين جهات ومناطق تسجل مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفوق المعدل الوطني، وأخرى ظلت ضمن دائرة المغرب غير الضروري[2]، وبالرغم من تعدد البرامج المخصصة لعبور **"الفجوات المجالية"** فإنها ما فتئت تتسع أمام تفاقم وضعيات متقدمة من التفاوتات الصارخة بين العواصم الجهوية والمدن الصغرى، فضلا عن اتساع الشرخ بين العالم الحضري الذي يستحوذ

[1] مما لا شك فيه أن المخاطر المرتبطة بظاهرة الفيضانات أصبحت تتفاقم بوتيرة متزايدة في مختلف أنحاء المغرب، حيث شهدت العديد من المدن والمراكز الحضرية وشبه الحضرية والقروية خلال السنوات الأخيرة كوارث هيدرولوجية مدمرة، خلفت خسائر بشرية ومادية جسيمة، وأثرت بشكل مباشر على السكان وممتلكاتهم، وعلى التجهيزات والبنيات التحتية والمنشآت الاقتصادية. وقد كشفت هذه الأحداث عن تنامي هشاشة عدد من المجالات الترابية أمام الظواهر المناخية القصوى، خاصة في ظل التغيرات المناخية والتوسع العمراني غير المتحكم فيه وضعف شبكات التصريف والتجهيزات الوقائية. مُحَمَّد أزكرار، **"خطر الفيضانات بالمغرب: تحليل التفاوت المجالي وحدود مجاعة التدبير"**، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجلد 6 العدد 1/ يناير 2026، الصفحة 151.

[2] نبه الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش إلى الطابع التراكمي للفوارق المجالية التي أنتجت مغربا يسير بسرعتين، وما يطرحه ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية، مع الحث على استحضار البعد الترابي في تصميم وتنفيذ برامج محاربة التفاوتات بالتركيز على أربع أولويات كبرى تشمل التشغيل، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والتأهيل الترابي، والتدبير المستدام والفعال للموارد المائية. عبد الرفيع زعنون، **"كيف نتجاوز مغرب السرعتين"**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، على الموقع الالكتروني التالي: https://mipa.institute/?p=12971&lang=ar، تم الاطلاع بتاريخ 10-05-2026.

على القسط الأوفر من مشاريع الاستثمار والتأهيل، وبين العالم القروي[1] الذي لا تزال العديد من نطاقاته تعاني أوجها متعددة من الخصاص الاقتصادي والاجتماعي[2].

وتزداد هذه الفوارق المجالية أكثر تعقيدا في سياق الأزمات والكوارث الطبيعية، التي لا تفرز آثارا متساوية بين مختلف المجالات الترابية، بل تسهم في تعميق الهشاشة وإعادة إنتاج التفاوتات القائمة. فالمجالات الأقل استفادة من الاستثمار والتجهيز تكون أكثر عرضة للخسائر البشرية والمادية، وأضعف قدرة على التكيف والتعافي، بسبب محدودية البنيات التحتية والخدمات الأساسية وضعف الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، تتحول الكوارث والأزمات إلى عامل مضاعف للاختلالات المجالية[3]، بما يكرس تفاوت فرص التنمية والصمود بين الجهات، ويبرز الحاجة إلى سياسات عمومية أكثر إنصافا وعدالة في توزيع الموارد والاستثمارات وتعزيز القدرة الترابية على مواجهة المخاطر والأزمات[4].

---

[1] يغطي المجال القروي بالمغرب أزيد من 90 % من المساحة الاجمالية، وتبلغ نسبة ساكنته 40 % من الهرم الديمغرافي الوطني، فضلا عن المساحة الصالحة للاحة التي يضمها والتي تناهز حوالي 9 ملايين هكتار، كما يساهم ب 20 % من الناتج المحلي الإجمالي. كلمة رئيس الحكومة في جلسة المساءلة الشهرية بمجلس المستشارين، حول **"حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودوره في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية"**، مجلس المستشارين، الثلاثاء 19 دجنبر 2023، الصفحة 3.

[2] عبد الرفيع زعنون، **"تحقيق العدالة المجالية في حاجة إلى نفس جديد"**، المعهد المغربي لتحليل السياسات–ورقة سياسية، يونيو 2026، الصفحة 04.

[3] تتوزع المخاطر بشكل متفاوت بين المجالات الجغرافية المغربية، وذلك حسب الخصائص الطبيعية والبشرية التي تتحكم في طبيعة الخطر وحدة تأثيره ومستوى انتشاره المجالي. فخصوصيات المجال الترابي، بما يتضمنه من عناصر طبيعية كنوع المناخ، وشكل التضاريس، وطبيعة السطح، ونوعية التربة، وشبكة التصريف المائي، تلعب دورا حاسما في تحديد قابلية المجال للتعرض للمخاطر. كما تتدخل العوامل البشرية بدورها في إعادة تشكيل مستويات الهشاشة، من خلال أنماط التعمير، والكثافة السكانية، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، ومدى توفر البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. وفي هذا الإطار، يتجلى خطر الفيضانات مثلا بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى، بحسب كمية التساقطات المطرية وحدتها ومدتها الزمنية، إضافة إلى طبيعة الجريان السطحي، وطبيعة الغطاء النباتي، ومدى نفاذية التربة للمياه، وكذا وجود شبكة هيدروغرافية دائمة أو موسمية. كما أن ضعف التجهيزات الوقائية وشبكات تصريف المياه، إلى جانب التوسع العمراني غير المنظم، يساهم في تفاقم آثار هذه الظاهرة ورفع مستوى التهديد داخل عدد من المجالات الترابية.

وبناء على تفاعل هذه العوامل الطبيعية والبشرية، تتحدد درجات الخطورة وتصنف المجالات المهددة إلى مستويات متفاوتة، قد تكون ضعيفة أو متوسطة أو مرتفعة أو مرتفعة جدا، تبعا لدرجة تعرضها وهشاشتها وقدرتها على التكيف والمواجهة. غير أن غياب الخطر بشكل مطلق يظل أمرا غير ممكن، إذ إن مفهوم "الخطر الصفري" يبقى نظريا، خاصة في ظل التحولات المناخية المتسارعة وتزايد الضغوط المجالية والبيئية التي تعرفها مختلف مناطق المغرب. ازكار مُحَمَّد–أفقير الحسين، **"تدبير المخاطر في المغرب: أي إسهام للبحث الجغرافي؟"**، مجلة ضفاف، المجلد 12، العدد 1، المغرب 2026، الصفحة 38.

[4] إن التقدم الملحوظ في تجسير الهوة التنموية بين مجالات التراب الوطني لا يعني بالضرورة السير بخطى ثابتة نحو تحقيق العدالة المجالية، في ظل استمرار مؤشرات توحي بإعادة إنتاج وضعيات معقدة من التفاوت بين الجهات والمناطق، سواء على مستوى توزيع الاستثمارات أو الموارد أو المشاريع العمومية، وما لذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية متباينة. فما تزال العديد من الجهات بعيدة عن مجاراة الإيقاع التنموي للجهات القيادية، بفعل استمرار ثقل الهاجس المركزي في توجيه الاستثمارات، الأمر الذي يسهم في ''توريث'' التفاوتات المجالية ونقلها من جيل إلى آخر، حيث تستحوذ ثلاث جهات فقط، هي الدار البيضاء–سطات، والرباط–سلا–القنيطرة، ومراكش–آسفي، على ما يقارب 61 بالمئة من حجم الاستثمار الوطني، مقابل 39 بالمئة فقط لباقي الجهات التسع. عبد الرفيع زعنون، **"تحقيق العدالة المجالية في حاجة إلى نفس جديد"**، (مرجع سابق)، الصفحة 04.

شهد المجال الترابي المغربي خلال السنوات الأخيرة تتابعا لعدد من الأزمات والكوارث الكبرى، تمثلت في جائحة كورونا كوفيد-19، وزلزال الحوز، إضافة إلى فيضانات همت عددا من المناطق الترابية. وقد أفرزت هذه الأحداث آثارا عميقة تجاوزت البعد الظرفي المباشر، لتلامس البنية المجالية للتنمية، وتكشف عن اختلالات بنيوية في توزيع الموارد والخدمات العمومية[1].

تظهر التجارب الأخيرة أن الأزمات والكوارث الكبرى تؤدي وظيفة "**الكاشف**" للاختلالات البنيوية في المجال الترابي. فقد أبرزت جائحة كوفيد-19 ضعف المنظومة الصحية في عدد من المناطق القروية وشبه الحضرية، حيث اتضح تفاوت كبير في الولوج إلى الخدمات الطبية بين المدن الكبرى والمجالات الهشة، مما عكس هشاشة العدالة الصحية المجالية. ومن تم ضعف قدرة الدولة الاجتماعية في بعدها الترابي.

وتعتبر العدالة الصحية في هذه الظروف من بين أهم الإشكالات التي تطرح نفسها داخل النظام الصحي، فهي لم تعد تقتصر فقط على عوائق الإيصالية داخل المناطق التي تشكو من العزلة، بل أصبحت تهم جميع جهات البلاد، بما فيها كثير من المناطق الحضرية التي تحظى بعرض صحي جيد وبنيات صحية أحسن هيكلة وتجهيزا، رغم وجود تباين كبير بين المدن والأرياف في البنيات الطرقية، وأيضا في جودة الحياة داخل كلا المجالين. فإشكالية الولوجية لا تقتصر فقط على البعد الجغرافي في الولوج إلى العلاجات الصحية، بل تتحكم فيها كذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للساكنة، ومستوى الأداء الوظيفي داخل المؤسسة الصحية[2].

كما كشف زلزال إقليم الحوز عن هوة الفوارق التنموية بين المدن والقرى البعيدة، في جبال الأطلس، حيث أعادت هذه الفاجعة الإنسانية طرح إشكالية الهشاشة الاجتماعية والتنموية التي تعاني منها عدد من المناطق القروية بالمغرب[3]. وهذا راجع بالأساس إلى ضعف البنيات التحتية والخدماتية[4]. فإقليم الحوز وبالرغم من كل مشاريع التنمية القروية المعلن عنها ما يزال يعاني من

---

[1] في أواخر شهر يناير وبداية فبراير من عام 2026، شهدت مناطق في شمال المغرب اضطرابات جوية، وتساقطات مطرية غزيرة تفوق سعة السدود بالمنطقة، تسببت في حدوث فيضانات طالت مدنا وقرى؛ وبخاصة في مدينة القصر الكبير التي عرفت ارتفاعا خطيرا في منسوب المياه، تضررت على إثره الكثير من المباني والطرقات والبنى التحتية، وهو ما دفع السلطات إلى اتخاذ قرار يقضي بإخلاء المدينة والمناطق المجاورة بشكل كلي وإجلاء حوالي 188 ألف شخص نحو مناطق آمنة بالمدن المجاورة. إدريس لكريني، "**تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب–بين إشكالية الجاهزية ورهانات التنمية**"، (مرجع سابق)، الصفحة 04.

وأمام تزايد مخاطر الفيضانات بالمغرب بفعل التغيرات المناخية واستمرار الاختلالات المجالية، يبرز تعدد المتدخلين المؤسساتيين كأحد أبرز معيقات تدبير الكوارث، بسبب تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين. ويؤدي هذا الوضع إلى بطء التدخل وتفاوت فعالية الاستجابة بين المجالات الترابية، خاصة بالمناطق الهشة والأقل تجهيزا، مما يساهم في تعميق الفوارق المجالية وإعادة إنتاج الهشاشة بدل الحد منها.

[2] مُحَمَّد حليم–مُحَمَّد أنفلوس، "**العدالة المجالية في الخدمات الصحية وتأثيرها في مستوى الرفاه الاجتماعي بجهة الدار البيضاء–سطات (دراسة جغرافية تحليلية)**"، (مرجع سابق)، الصفحة 118.

[3] فقد قدم زلزال الحوز مثالا صارخا على هشاشة المجال الجبلي، حيث تركزت الخسائر البشرية والمادية بشكل أكبر في مناطق معزولة وضعيفة التجهيز، وهو ما يعكس محدودية الإدماج الترابي لهذه المناطق في السياسات التنموية. في المقابل، أظهرت الفيضانات التي عرفتها بعض الجهات أن ضعف البنيات التحتية الوقائية وغياب التخطيط الاستباقي يزيد من حدة المخاطر الطبيعية.

[4] إذ على مستوى الواقع وبلغة الأرقام يتبين بجلاء أننا بصدد مغربين: مغرب الواقع ومغرب المواقع والإعلام الرسمي والخطابات الرسمية، فالمشهد في "الحوز" قاتم و حالك على جميع الأصعدة، حيث الخدمات الاجتماعية شبه منعدمة والبنيات التحتية مغيبة أو مهترئة في افضل حالاتها إن وجدت، أما على المستوى الصحي، فعدد

تخلف تنموي كبير، حيث يضم أفقر المناطق على المستوى الوطني، ويعرف تواجد عدد من القرى في حالة "شبه عزلة" عن العالم الخارجي نظرا لوعورة التضاريس، في ظل غياب طرق معبدة نحوها، وضعف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لها[1].

لم يكن الزلزال مجرد كارثة طبيعية عابرة، بل شكل لحظة كاشفة عن عمق اللاعدالة المجالية التي تطبع العديد من المناطق الجبلية والهامشية بالمغرب. فقد أبانت الكارثة عن تفاوتات صارخة في الخدمات الأساسية والبنية التحتية بين المناطق المتضررة ومناطق أخرى أكثر اندماجا في التنمية الوطنية. فالعديد من القرى التي ضربها الزلزال تفتقر منذ عقود إلى طرق معبدة، ومراكز صحية مجهزة، ومرافق تعليمية مقاومة للهزات، وهو ما جعل تداعيات الزلزال أكثر حدة، وعمق من حجم الخسائر البشرية والمادية.

تأسيسا على ما سبق، تؤدي التفاوتات المجالية أحد المحددات الأساسية لفعالية تدبير الطوارئ والأزمات، باعتبار أن قدرة المجالات الترابية على مواجهة الكوارث لا ترتبط فقط بطبيعة الخطر، بل أيضا بدرجة توفر البنيات التحتية والتجهيزات العمومية والموارد المؤسساتية والبشرية داخل كل مجال. فكلما اتسعت الفوارق التنموية بين الجهات والمناطق، برز تفاوت واضح في مستويات الوقاية وسرعة الاستجابة وفعالية التدخل، مما يجعل تدبير الطوارئ رهينا بدرجة العدالة المجالية وتكافؤ الإمكانيات الترابية.

وعليه، لا تقتصر الأزمات والكوارث على كشف التفاوتات المجالية القائمة، بل تسهم أيضا في إعادة إنتاجها وتعميقها، إذ تكون المجالات التي تعاني مسبقا من ضعف الاستثمار العمومي وهشاشة البنيات التحتية والخدمات الأساسية أكثر عرضة للخسائر، وأقل قدرة على التدخل السريع والتعافي بعد الأزمة. وفي المقابل، تستفيد المجالات الأكثر تجهيزا من إمكانيات أكبر للحماية والإنقاذ وإعادة الإعمار، بما يجعل تدبير الطوارئ يعكس في كثير من الأحيان اختلالات التنمية المجالية وحدود العدالة الترابية.

المحور الثاني: من تدبير الطوارئ إلى بناء الصمود المجالي: تحولات النموذج الترابي لتدبير الأزمات

أفرزت الأزمات والكوارث التي شهدها المغرب خلال السنوات الأخيرة، سواء المرتبطة بجائحة كورونا أو الفيضانات أو زلزال الحوز، تحولات عميقة في طبيعة التدخل العمومي وآليات تدبير المجال الترابي. فهذه الأزمات لم تعد تختزل في بعدها الظرفي أو الإنساني فقط، بل أصبحت لحظات كاشفة لاختلالات بنيوية مرتبطة بتفاوت القدرات المجالية، وحدود فعالية السياسات العمومية

سيارات الإسعاف المتوفرة على تجهيزات المستعجلات في إقليم الحوز هو صفر (00) وعدد سيارات الإسعاف العادية التابعة لوزارة الصحة في الإقليم هو تسعة وعشرين (29)، ولكم أن تتخيلوا إقليما شاسعا بحجم الحوز يضم فقط 29 سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة بتركيبته الجغرافية الصعبة، وعلى مستوى الكشف عن سرطان الثدي فهو غير متوفر نهائيا في الحوز، وعدد أجهزة الكشف بالتصوير بالرنين المغناطيسي IRM في الحوز هو صفر (00)، أما على مستوى العنصر البشري في القطاع العام، فعدد الأطباء في المجال الحضري هو اثنا عشر طبيبا (12)، و بالمقابل فعدد الأطباء في المجال القروي هو تسعة وعشرون طبيبا (29)، علما أن أطباء القطاع العام المتخصصين لا يتجاوزون أربعة أطباء في الإقليم ككل، وبالنسبة للممرضين فعددهم بالإقليم هو أربعة وعشرون في العالم الحضري (24) وستة وتسعين في العالم القروي (96). وبلغة الأرقام دائما فبالنسبة لعدد الأسرة في الإقليم فالرقم صادم وقوامه سرير لكل 10300 مواطن، وعدد الأطباء هو طبيب لكل 4735 مواطن (الحديث هنا عن أطباء القطاعين العام والخاص) هذا ولابد من استحضار معطى اننا بصدد الحديث عن إقليم يضم أكثر من 650.000 نسمة.

[1] "**المغرب يواجه تداعيات ما بعد الزلزال: تفعيل التضامن وسيناريوهات إعادة الإعمار**"، منشورات المفكرة القانونية، على الموقع الالكتروني التالي: https://legal-agenda.com، تم الاضطلاع بتاريخ 11-05-2026.

في مواجهة المخاطر المركبة. وقد أبرزت هذه التحولات أن نموذج تدبير الطوارئ القائم على التدخل المركزي ورد الفعل لم يعد كافيا لضمان الحماية المجالية وتقليص آثار الكوارث، الأمر الذي فرض توجها متزايدا نحو إعادة هندسة التدبير الترابي للأزمات وفق مقاربة تقوم على الاستباق والمرونة وبناء الصمود المجالي.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في علاقة الدولة بالمجال الترابي، ليس فقط باعتباره إطارا لتصريف السياسات العمومية، وإنما باعتباره فاعلا أساسيا في إنتاج الأمن الترابي وتعزيز القدرة الجماعية على التكيف والتعافي (**أولا**). فالأزمات الحديثة أظهرت أن هشاشة المجالات الترابية لا ترتبط فقط بالعوامل الطبيعية، بل تتغذى أيضا من اختلالات التهيئة المجالية، وضعف البنيات الأساسية، وتفاوت الولوج إلى الخدمات العمومية، الأمر الذي يجعل آثار الكوارث متفاوتة من مجال إلى آخر. ومن ثم، أصبح بناء الصمود المجالي يشكل أحد المداخل المركزية لإعادة بناء التوازنات الترابية وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات في إطار من العدالة المجالية والنجاعة التدبيرية (**ثانيا**).

أولا: تحولات النموذج الترابي للتدخل العمومي في سياق الأزمات والكوارث

أدت التحولات التي عرفتها طبيعة المخاطر المعاصرة، سواء من حيث تعددها أو تزايد تواترها واتساع آثارها المجالية، إلى إعادة النظر في أنماط التدخل العمومي التقليدية في مجال تدبير الأزمات والكوارث. فالأزمات لم تعد أحداثا استثنائية معزولة، بل أصبحت ظواهر مركبة تتداخل فيها الأبعاد الترابية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما فرض انتقالا تدريجيا من نموذج تدبيري قائم على منطق الطوارئ والاستجابة الظرفية، إلى نموذج ترابي جديد أكثر ارتباطا بالمجال وبالقدرة على التوقع والتنسيق والتعبئة متعددة المستويات.

في هذا الإطار، شكل الانتقال من المقاربة المركزية إلى المقاربة الترابية أحد أبرز التحولات التي مست النموذج العمومي للتدخل. فقد ارتبطت المقاربة التقليدية بتغليب المركزية الإدارية، حيث كان تدبير الأزمات يتم وفق منطق عمودي يجعل المجال الترابي مجرد فضاء لتنفيذ القرارات الصادرة مركزيا. ورغم ما وفره هذا النموذج من توحيد للقرار وسرعة في التعبئة المؤسساتية، إلا أن محدوديته برزت مع الأزمات ذات الامتداد الترابي الواسع، والتي تتطلب حلولا متمايزة بحسب خصوصيات المجالات ومستويات هشاشتها.

وفي السياق المغربي، كشفت مجموعة من التجارب حدود المقاربة المركزية الصرفة. فخلال تدبير جائحة كوفيد-19، برزت الحاجة إلى تدخلات ترابية متمايزة تبعا لاختلاف الوضعيات الوبائية بين المجالات[1]، حيث اضطلعت السلطات الترابية

[1] أفرزت الأزمات المعاصرة، وفي مقدمتها جائحة كوفيد-19، إشكالات عميقة مرتبطة بمدى قدرة نموذج الجهوية المتقدمة على تدبير الشأن الترابي في السياقات الاستثنائية، خاصة في ظل عودة منطق المركزية الإدارية خلال لحظات الأزمة. فقد شكل انتشار الوباء اختباراً فعلياً لحدود توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية، وكشف عن مركزية القرار الترابي عند مواجهة المخاطر الكبرى.

ويبرز هذا الوضع وجود فراغ تشريعي ومؤسساتي يتعلق بتدبير الظروف الاستثنائية على المستوى الترابي، الأمر الذي أدى عمليا إلى إعادة تمركز السلطة في يد الإدارة المركزية وممثليها الترابيين. فقد منحت صلاحيات واسعة لولاة الجهات والعمال لاتخاذ مختلف التدابير التنفيذية المرتبطة بحفظ النظام العام الصحي، من قبيل فرض الحجر الصحي، وتقييد التنقل، ومنع التجمعات، وإغلاق الفضاءات المستقطبة للعموم، وهو ما كرس مركزية القرار الترابي زمن الأزمات، وأعاد طرح سؤال التوازن بين

والجماعات الترابية والمصالح اللامركزة بأدوار محورية في تنزيل التدابير الوقائية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية. كما أبرزت تداعيات زلزال الحوز أن فعالية التدخل لا ترتبط فقط بسرعة القرار المركزي، بل كذلك بقدرة البنيات الترابية على تعبئة الموارد المحلية، وضمان القرب المؤسساتي، وتكييف التدخلات مع الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية للمجالات المتضررة.

وإلى جانب هذا التحول المجالي، عرف التدخل العمومي انتقالا من منطق التدبير التفاعلي للأزمات إلى منطق التدبير الاستباقي للمخاطر. فالمقاربات التقليدية كانت تتمحور أساسا حول إدارة آثار الكارثة بعد وقوعها، غير أن تصاعد المخاطر المركبة أفرز قناعة متزايدة بأن فعالية السياسات العمومية أصبحت رهينة بقدرتها على التوقع والوقاية وتقليص الهشاشة قبل تحقق الخطر. لذلك، أصبح إدماج المخاطر في التخطيط الترابي، وتطوير آليات اليقظة والإنذار المبكر، وإنتاج المعطيات المجالية الدقيقة، مكونات أساسية في هندسة التدخل العمومي المعاصر.

يشكل التدخل الفوري عقب وقوع الكارثة أحد المرتكزات المهمة والأساسية في منظومة تدبير الأزمات والاستجابة للوضع الطارئ، خصوصا في السياقات التي تتطلب استجابات سريعة ومباشرة. وقد برز هذا الدور بوضوح خلال زلزال الحوز، حيث أبان مختلف الفاعلين الترابيين وعلى وجه الخصوص رجال السلطة، بمختلف درجاتهم (الولاة، العمال، القواد، أعوان السلطة...)، عن جاهزية ميدانية مكنتهم من الحضور الفوري في أماكن الهزات، وتفعيل آليات التدخل الأولي.

فقد لوحظ منذ الساعات الأولى من وقوع الزلزال، تجند واصطفاف مختلف الهيئات الترابية في الصفوف الأمامية لمجابهة هذه الكارثة الطبيعية وإتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية[1]، التي شكلت موضوع تعليمات ملك البلاد منذ اللحظات الأولى للكارثة. ويمكن إبراز هذه الإجراءات بالأساس في:

- تعزيز الوسائل وفرق البحث والإنقاذ من أجل تسريع عملية إنقاذ وإجلاء الجرحى؛
- تزويد المناطق المتضررة بالماء الصالح للشرب؛
- توزيع حصص غذائية وخيام وأغطية على المنكوبين؛
- الاستئناف السريع للخدمات العمومية.

متطلبات اللامركزية وضرورات التدبير الاستثنائي. ليلى طوير، "**حدود تدخلات الجهة والجهوية المتقدمة في تدبير حالة الطوارئ: –كوفيد19 نموذجا–**"، مجلة الدراسات المتكاملة في الاقتصاد والقانون والعلوم التقنية والاتصالات، العدد الأول، سنة 2021، الصفحة 15-16.

[1] فعلى الصعيد العملياتي ساهمت هذه الهياكل التابعة لوزارة الداخلية، في عملية البحث والإنقاذ والإشراف في كل تفاصيل هذه الكارثة. على مستوى دائرة أمزميز مثلا، وبالضبط جماعة أمغراس (تقع جماعة أمغراس داخل تراب إقليم الحوز)، وفور تلقي رجال السلطة الخبر، تم إعلام الوقاية المدنية، ومباشرة بعد ذلك انتقلت السلطات العمومية إلى عين المكان، خصوصاً دوار تفكاغت ودوار سيدي حسين ودوار أمزي وأكني، نظرا لكون هذه الدواوير التابعة لجماعة أمغراس بدائرة أمزميز المنكوبة، عرفت نسبة كبيرة من الضحايا، بسبب الانهيار الكلي لبعض المنازل، بهذه الدواوير المذكورة، في مقدمتهم دوار تفكاغت بحوالي 80 جثة. وقد عمل رجال السلطة خلال الساعات الأولى من وقوع الكارثة، على الإنقاذ واستخراج الجثث التي بلغت حوالي 119 حالة وفاة تم تسجيلها بالنفوذ الترابي للجماعة أمغراس، فيما بلغت نسبة الانهيار الكلي للمنازل حوالي 50%. وفي اليوم الموالي تدخلت وزارة الداخلية، عبر إرسال الخيم، قصد الإواء المؤقت للأسر المتضررة. حيث أشرف رجال السلطة على توزيعها. الوليد عيسى، "**دور الفاعل الترابي في إدارة الكوارث الطبيعية: زلزال الأطلس 2023 نموذجا–جماعة أمزميز–**"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–مراكش، السنة الجامعية 2023-2024، الصفحة 12-13.

ومن جهة أخرى، أفرزت التحولات التي عرفتها الأزمات المعاصرة بروز المقاربة التشاركية باعتبارها إحدى الركائز الجديدة للنموذج الترابي للتدخل العمومي[1]. فتعقد المخاطر واتساع نطاق آثارها جعلا من الصعب حصر تدبير الأزمات داخل الإطار المؤسساتي التقليدي، وهو ما دفع نحو إشراك فاعلين جدد داخل منظومة التدبير. وأصبحت فعالية التدخل ترتبط بقدرة المؤسسات على بناء شبكات تعاون وتنسيق تجمع الدولة والسلطات الترابية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسكان المحليين.

إن المقاربة التشاركية، باعتبارها آلية لتعبئة مختلف الفاعلين من سلطات محلية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية وإعلام وقطاع خاص وجمعيات المجتمع المدني والسكان أنفسهم، تمثل اليوم إحدى الدعائم الأساسية للحكامة الجيدة في مجال إدارة المخاطر، فهي لا تقتصر على إشراك المواطنين في مراحل التشخيص أو التنفيذ فحسب، بل تتعداها إلى تعزيز الثقة في المؤسسات، وتوزيع المسؤولية بين مختلف المستويات، بما يتيح صياغة استجابات أكثر واقعية ونجاعة، تراعي الخصوصيات المجالية والاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة[2].

وقد عرف تدبير زلزال الحوز تدخلا مهما للفاعل المركزي، غير أن الجماعات الترابية برزت كشريك أساسي في تدبير تداعيات الكارثة، خصوصا مجلس جهة مراكش—آسفي وباقي الجماعات الترابية المتضررة، إلى جانب مختلف الشركاء والمتدخلين، من أجل ضمان الاستجابة السريعة والحد من آثار الزلزال. كما برز دور إقليم الحوز ومجالس الجماعات الترابية في تنسيق توزيع المساعدات، وتعبئة الإمكانيات المتاحة لعمليات الإغاثة، ودعم الساكنة المتضررة، في إطار مقاربة تشاركية جمعت بين السلطات الترابية والمصالح اللامركزة والمجتمع المدني، بما أبرز الدور المتنامي للفاعل الترابي في تدبير مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المجالي[3].

وعليه، فإن التحولات التي مست النموذج الترابي للتدخل العمومي في سياق الأزمات والكوارث لا تعبر فقط عن تغير في أدوات التدخل أو في طبيعة الفاعلين، وإنما تعكس انتقالا بنيويا من نموذج مركزي قائم على الاستجابة الظرفية إلى نموذج ترابي

---

[1] لا يمكن الحديث عن تدبير فعال ومستدام للكوارث والأزمات دون أن يكون هناك تنسيق على مستوى التدخلات بين مختلف الفاعلين. وينسجم هذا الخيار مع مقتضيات الفصل 40 من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي ينص: "على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد". إدريس لكريني، **"تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب–بين إشكالية الجاهزية ورهانات التنمية"**، (مرجع سابق)، الصفحة 95.

[2] ياسين غلمان، **"المقاربة التشاركية وتدبير المخاطر في المغرب–دراسة لجهة مراكش–آسفي–"**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–مراكش، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2025–2026، الصفحة 02.

[3] شهدت مرحلة تدبير تداعيات زلزال الحوز تعبئة ترابية ومجتمعية واسعة عكست مركزية المقاربة التشاركية في مواجهة الكوارث، حيث انخرط مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمحليين والمجتمعيين في جهود الإغاثة والدعم. فعلى المستوى المحلي، برزت موجة تضامن واسعة قادها المواطنون وجمعيات المجتمع المدني والفاعلون المحليون من خلال توفير المساعدات الإنسانية، خاصة بالمناطق الجبلية المتضررة، إلى جانب المشاركة المكثفة في حملات التبرع بالدم والمبادرات التضامنية. وبالموازاة مع ذلك، أطلقت السلطات العمومية، بتوجيهات ملكية، برامج استعجالية للإغاثة وإعادة الإعمار، شملت الدعم المالي المباشر للأسر المتضررة، وإعادة الإعمار، وتأهيل البنيات التحتية والخدمات الأساسية. وتعكس هذه الدينامية تكامل الأدوار بين الدولة والفاعلين الترابيين والمجتمع المدني، بما يؤكد أن تدبير المخاطر والكوارث أصبح قائما على منطق الحكامة التشاركية والتعبئة الجماعية لتعزيز الصمود المجالي. محمد مصباح، رشيد أوراز، هاجر الإدريسي، **"زلزال الأطلس الكبير: الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية – نتائج أولية"**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2024، الصفحة 09.

أكثر استباقية وتشاركية، يجعل من المجال وحدة أساسية لإنتاج الحلول وتدبير المخاطر، وهو ما مهد لظهور توجهات جديدة تعيد تعريف وظيفة الدولة الترابية في مواجهة الأزمات والكوارث.

ثانيا: الصمود المجالي كمدخل لإعادة تعريف وظيفة الدولة الترابية في مواجهة الأزمات والكوارث

لم تعد الأزمات والكوارث تقاس فقط بحجم الخسائر التي تخلفها، بل بمدى قدرة الدولة والمجالات الترابية على الاستعداد المسبق والاحتواء السريع والتعافي المستدام. وفي هذا الإطار، أفرزت التحولات الأخيرة بالمغرب توجها متزايدا نحو إعادة بناء التدخل العمومي على أساس تعزيز الصمود المجالي، باعتباره آلية أساسية لتقوية قدرة المجالات الترابية على مواجهة المخاطر والتكيف مع التحولات المتسارعة التي تحدثها. فالتجارب المرتبطة بجائحة كورونا، وزلزال الحوز، وتوالي فترات الجفاف والفيضانات، أبرزت أن تدبير الأزمات لم يعد رهينا فقط بفعالية التدخل الظرفي، بل بمدى جاهزية البنيات الترابية والمؤسساتية وقدرتها على ضمان الاستمرارية والحماية وتقليص الهشاشة. وفي سياق هذه الأزمات، برزت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات والبرامج ذات البعد الترابي والاستراتيجي، التي تعكس توجها نحو الانتقال من منطق تدبير الطوارئ إلى منطق بناء القدرة المجالية على الصمود. ويتجلى ذلك أساسا في المبادرات التالية:

1. إحداث منصات الاحتياطات الاستراتيجية كآلية لتعزيز الصمود المجالي

في سياق التحولات التي يشهدها تدبير المخاطر والكوارث بالمغرب، برزت المؤسسة الملكية باعتبارها الفاعل الاستراتيجي المركزي في توجيه السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الإنساني وتعزيز الصمود الترابي، وذلك من خلال بلورة رؤية استباقية قائمة على الانتقال من منطق التدخل الظرفي إلى منطق البناء المؤسساتي الدائم لمنظومة تدبير الأزمات.

وتجسد المنصات الجهوية للاحتياط رافعة استراتيجية لترسيخ الجهوية المتقدمة من خلال اعتماد مقاربة استباقية في تدبير المخاطر والكوارث وتعزيز التضامن بين الجهات. كما ستسهم في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، ودعم المنظومة الصناعية الوطنية المتخصصة في مجالات اللوجستيك والوقاية المدنية. ويرتقب أن تتطور هذه المنصات تدريجياً إلى مراكز جهوية متكاملة لتدبير الأزمات، بما يعزز التكامل بين الأمن الإنساني والتخطيط المجالي والتنمية المستدامة[1].

وتروم المنصات الجهوية للاحتياطات الأولية تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المهيكلة، يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- تمكين كل جهة من قدرات لوجستية ذاتية وموارد مادية أساسية لتدبير الأزمات والطوارئ؛
- ضمان التدخل السريع والمنسق في أجل زمني لا يتجاوز ست ساعات من وقوع الكارثة أو الحدث الطارئ؛
- تعزيز البنيات التحتية الوطنية الخاصة بالطوارئ والرفع من فعالية منظومة التدخل الميداني؛

[1] ويمثل هذا المشروع الهيكلي تجسيدا للتوجه الاستراتيجي للدولة في تعزيز الصمود الترابي وترسيخ الأمن الاستراتيجي للمملكة، في إطار رؤية مؤسساتية يقودها ملك البلاد باعتباره مؤسسة دستورية ضامنة لاستمرارية الدولة ووحدتها وأمنها. كما يعكس هذا الورش الإرادة الملكية في بناء نموذج ترابي قائم على الاستباق والجاهزية والعدالة المجالية، بما يضمن حماية المواطنين وتأمين سلامة الأرواح والممتلكات في مواجهة مختلف المخاطر والكوارث. ويكرس هذا التوجه الجهة باعتبارها فضاء محوريا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الإنساني والمجالي.

[2] تقرير وزارة الداخلية، "**منجزات وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2025**"، أكتوبر 2025، الصفحة 33.

- تكريس مبدأ التضامن والتكامل بين الجهات في مواجهة المخاطر والكوارث؛
- تعزيز الصمود الترابي وتقوية القدرة المؤسساتية للدولة والجماعات الترابية على مواجهة الأزمات؛
- الإسهام في ترسيخ السيادة الوطنية في مجال الأمن الإنساني واللوجستي، عبر بناء منظومة وطنية متكاملة للاحتياط والتدخل الاستعجالي.

وعليه، فإن إنشاء هذه المنصات سيساهم في تطوير البنية التحتية الوطنية للطوارئ، وتحسين المنظومة الشاملة للتدخل الترابي في حالة الأزمات، وضمان سرعة أكبر في تقديم الإغاثة والمساعدة للمتضررين، وتعزيز قدرة المغرب على الصمود في مواجهة مختلف الأزمات.

2. الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية كمدخل لبناء المجالات القادرة على الصمود

في سياق التحولات العميقة التي يشهدها النموذج التنموي بالمغرب، لم يعد ورش التنمية الترابية المندمجة مجرد أداة جديدة ضمن ترسانة السياسات العمومية، بل أضحى يعكس توجها لإعادة بناء منطق الفعل العمومي ذاته ومراجعة مقارباته في شتى أبعادها، وذلك أساسا من خلال نقل مركز الاهتمام من التخطيط القطاعي المجزأ إلى المجال الترابي باعتباره فضاء لإنتاج التنمية وتفعيلها وقياس أثرها[1].

وتأسيسا على ذلك، يبرز التوجه الملكي نحو إعادة صياغة مقاربات التنمية الترابية من خلال اعتماد رؤية أكثر اندماجا ونجاعة، وهو ما تجسد بوضوح في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، الذي دعا إلى إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية، حيث ورد فيه ما يلي: «*ولهذه الغاية، وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. وينبغي أن تقوم هذه البرامج على توحيد مختلف جهود الفاعلين حول أولويات واضحة ومشاريع ذات تأثير ملموس...*»[2].

وتتمحور هذه البرامج، التي ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتعزيز الجهوية المتقدمة، حول أربعة محاور ذات الأولوية، تتمثل في:

- النهوض بالتشغيل المحلي؛
- تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة..)؛
- التدبير المستدام للموارد المائية في مواجهة الإجهاد المائي؛
- بالإضافة إلى التأهيل الترابي المندمج، انسجاما مع الأوراش الوطنية الكبرى.

---

[1] يوسرى رمضان، "**الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة بالمغرب: بين طموح العدالة المجالية وتحديات الحكامة والتفعيل والأثر**"، رأي-منشورات مدار، على الموقع الالكتروني التالي: https://madar21.com/420526.html، تم الاطلاع بتاريخ 20-05-2026.

[2] إبراهيم المصلوحي، "**الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة في سياق قانون المالية لسنة 2026**"، مجلة القانون والاعمال الدولية، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.droitetentreprise.com، تم الاطلاع بتاريخ 25-05-2026.

لا يقتصر الرهان المرتبط بإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز القدرات الترابية على مواجهة الأزمات والكوارث، باعتبار أن المجال الترابي يشكل الفضاء الأول لتجليات المخاطر الطبيعية والصحية والبيئية والاقتصادية وترتبط برامج التنمية الترابية المندمجة بالتدبير الترابي للأزمات والكوارث ارتباطا وثيقا، باعتبارها آلية لتعزيز الصمود المجالي وتقوية قدرة المجالات الترابية على مواجهة المخاطر. فاعتماد مقاربة تقوم على تثمين الخصوصيات المحلية، وتحقيق الالتقائية بين الفاعلين، وتقوية الخدمات الأساسية، يساهم في الحد من الهشاشة الترابية وتحسين جاهزية المجالات للاستجابة للأزمات.

كما أن التركيز على التدبير المستدام للموارد المائية، وتأهيل البنيات والتجهيزات الترابية، ودعم الاقتصاد المحلي، يجعل من هذه البرامج مدخلا استباقيا للوقاية من المخاطر وتقليص آثار الكوارث، بما يكرس الانتقال من منطق التدخل بعد وقوع الأزمة إلى منطق بناء المجالات الترابية الصامدة والقادرة على التكيف. وبالتالي فإن التنمية الترابية لم تعد مجرد رافعة للنمو المجالي فقط، بل أصبحت مدخلا استراتيجيا لتدبير المخاطر وتعزيز الأمن الترابي واستمرارية المرافق والخدمات الأساسية.

3. الحماية الاجتماعية كآلية لتعزيز الصمود الاجتماعي–الترابي في مواجهة الأزمات والكوارث

بعد الازمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والكوارث الطبيعية التي عاشتها ولا زالت تعيشها مختلف دول العالم، تأكد أن الاهتمام بالحماية الاجتماعية يجب أن يتبوأ مكانة خاصة في السياسات العمومية للدول. وبرغم وجود توجه كبير بضرورة الاهتمام أكثر بمكانة الحماية الاجتماعية كرافعة للتوازن والتماسك الاجتماعي، إلا أنه وأمام الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية تبقى المبادرات والسياسات على أرض الواقع دون المستوى المنشود[1].

وإذا كانت البنيات اللوجستية والتخطيط الترابي يمثلان بعدين أساسيين في بناء المجالات القادرة على الصمود، فإن تعزيز الحماية الاجتماعية يظل أحد المرتكزات الجوهرية لإعادة تعريف وظيفة الدولة الترابية، باعتبارها آلية لتقوية المناعة الاجتماعية للمجالات وتقليص آثار الصدمات على الفئات والمناطق الأكثر هشاشة، بما يجعل الصمود المجالي رهينا أيضا بقدرة الدولة على بناء شبكات حماية اجتماعية ذات امتداد ترابي عادل وفعال.

وتشكل الحماية الاجتماعية حقا من حقوق الإنسان الأساسية وعاملا مهما في تحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية الكبرى خصوصا زمن الأزمات والكوارث. لذلك، تشغل مواضيعها حيزا مهما من اهتمامات السياسات العمومية خاصة في ظل تطور أدوار الدولة ومفهومها من دولة حامية إلى دولة اجتماعية مسؤولة عن ضمان توفير مجموعة من الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتشغيل والتأمين الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وغيرها من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة[2].

---

[1] عبد اللطيف كنات، **"التقرير الوطني لمرصد الحماية الاجتماعية في المملكة المغربية"**، مرصد الحماية الاجتماعية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، سنة 2023، الصفحة 03.

[2] يقوم مبدأ **"الدولة الاجتماعية"** على كفالة الحقوق الاجتماعية للأفراد، مؤطرة ببنود العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات الأخرى، بحيث يقابل كل حق من تلك الحقوق التزامات معينة من جانب الدولة. في هذا السياق، تسعى السياسات الاجتماعية للدول إلى الارتقاء بحكامة منظومة

ومن ثم، فإن تقييم فعالية الحماية الاجتماعية لم يعد يرتبط فقط بقدرتها على تحسين المؤشرات الاجتماعية في الظروف العادية، بل أصبح يقاس أيضا بمدى مساهمتها في تعزيز قدرة المجالات الترابية على امتصاص الصدمات والحفاظ على استمرارية وظائفها الأساسية أثناء الأزمات والكوارث، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند بعض النماذج التطبيقية التي أبانت عن الدور المتزايد للحماية الاجتماعية في تعزيز الصمود المجالي:

– أبانت جائحة كوفيد-19 عن الأهمية الاستراتيجية للحماية الاجتماعية باعتبارها آلية أساسية لتعزيز الصمود الاجتماعي-الترابي في مواجهة الأزمات، حيث ساهمت برامج التحويلات النقدية الاستثنائية التي تم إطلاقها خلال فترة الإغلاق في الحد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة للأزمة. فكما هو الحال في العديد من السياقات، كانت الفئات الأكثر هشاشة وفقرا بالمغرب الأكثر عرضة للانعكاسات الصحية والاقتصادية للجائحة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الهشاشة الاجتماعية وتزايد مخاطر اتساع دائرة الفقر بعد سنوات من التحسن التدريجي للمؤشرات الاجتماعية[1]. في هذا السياق، برزت خصوصية التجربة المغربية من خلال اعتماد تدابير اجتماعية استثنائية مكنت من الحد من آثار فقدان أو تراجع الدخل لدى شريحة واسعة من الأسر، سواء المنتمية للقطاع المهيكل أو غير المهيكل، بما ساهم في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي وتقليص آثار الصدمة الاقتصادية على المجالات الترابية الأكثر هشاشة. كما ساعدت هذه التدخلات على الحد من تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتجنب ارتفاع أكبر في معدلات الفقر، بما يعكس الدور المتنامي للحماية الاجتماعية كآلية لا تقتصر على معالجة التداعيات الآنية للأزمات، وإنما تمتد إلى تعزيز قدرة المجالات الترابية على التكيف والتعافي واستعادة توازنها الوظيفي.

– كما أبانت التدخلات العمومية المواكبة للزلزال عن مركزية البعد الاجتماعي في تدبير الكوارث، من خلال تعبئة آليات الدعم المباشر لفائدة الأسر المتضررة، وتأمين خدمات الرعاية والمواكبة الاجتماعية، إلى جانب اعتماد برامج لإعادة الإيواء وإعادة الإعمار ذات الامتداد الترابي[2]. كما كشفت هذه التجربة أن الهشاشة الاجتماعية داخل المجالات المتضررة، خاصة بالمناطق الجبلية والقروية، يمكن أن تتحول بسرعة إلى هشاشة مجالية مركبة إذا لم تسندها شبكات حماية اجتماعية فعالة وقادرة على التدخل السريع.

الحماية الاجتماعية لتوافق المعايير الدولية، من خلال الانخراط في تأسيس مفهوم جديد للهيئات الدولية أسمته: "أرضية الحماية الاجتماعية" والذي يقوم على انخراط دول العالم في وضع استراتيجيات وطنية قادرة على ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية لكل فرد وذلك باستعمال آليات الضبط الإيجابي. ويهدف مفهوم "أرضية الحماية الاجتماعية " إلى تعزيز اعتماد استراتيجيات تقوم على نموذج ثنائي الأبعاد، بعد أفقي يمد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع، وبعد عمودي يحسن مستوى الخدمات المقدمة. سمير أشركي-عبد القادر لشقر، **"الحماية الاجتماعية بالمغرب"**، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 10، دجنبر 2024، الصفحة 120.

[1] عبد اللطيف كنات، **"التقرير الوطني لمرصد الحماية الاجتماعية في المملكة المغربية"**، (مرجع سابق)، الصفحة 16.

[2] على إثر واقعة الزلزال تم وضع برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم تمتد على مدى 5 سنوات (2024-2028)، لاستهداف حوالي 4,2 مليون من مجموع ساكنة المناطق المنكوبة.

وعليه، فإن الحماية الاجتماعية تشكل إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الصمود الاجتماعي–الترابي، باعتبارها آلية تضمن حماية الأفراد والأسر من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات والكوارث. فمن خلال توسيع التغطية الاجتماعية، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، وتوفير الدعم للفئات الهشة، تساهم الحماية الاجتماعية في الحد من مظاهر الهشاشة، كما أن تعميم الحماية الاجتماعية لا يقتصر على البعد الاجتماعي فحسب، بل يمتد ليشمل البعد الترابي من خلال تقوية التماسك بين مختلف المجالات وضمان حد أدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي للسكان، بما يعزز استقرار المجتمع واستمرارية التنمية. وعليه، فإن الحماية الاجتماعية تمثل استثماراً استراتيجياً في بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود، وتعد أحد أهم المداخل التي تعتمدها الدولة لتعزيز مرونة المجالات الترابية في مواجهة مختلف الأزمات والكوارث.

أفرزت التحولات الراهنة انتقال الدولة الترابية من دورها التقليدي القائم على التدخل بعد وقوع الأزمات إلى دور استراتيجي يرتكز على الاستباق وبناء القدرات وتعزيز المرونة المجالية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يشكل الصمود المجالي إطارا جديدا لإعادة تعريف وظيفة الدولة الترابية، من خلال التركيز على الوقاية والتأهب والتكيف مع المخاطر. وبذلك أصبح تعزيز الصمود هدفا محوريا للسياسات العمومية الترابية، بما يضمن حماية السكان والمجالات، ويعزز استمرارية الخدمات الأساسية، ويؤسس لتنمية أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والكوارث بمختلف أشكالها.

خاتمة:

يشكل الأمن والنظام العام ركائز أساسية لاستقرار الدولة والمجتمع، وتتعاظم أهميتهما في فترات الأزمات والكوارث الطبيعية، حيث تتعرض البنية المادية والاجتماعية للمجتمع لمستويات عالية من التهديد والاضطراب. فالأزمات لا تقتصر على الإضرار بالبنية التحتية فقط، بل تمتد لتؤثر في سلوك الأفراد والجماعات، مما قد يؤدي إلى اختلال النظام العام، وتعطيل الخدمات الأساسية، وزعزعة مقومات الدولة وتوجه مؤسساتها.

يبرز التدبير الترابي للأزمات والكوارث بالمغرب كأحد التحولات الكبرى التي فرضتها دينامية المخاطر المتزايدة وتنامي الهشاشة المجالية في سياق يتسم بتعاظم اللايقين وتداخل الأزمات. فقد كشفت التجارب الحديثة، سواء المرتبطة بالأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية، عن محدودية نموذج تدبير الطوارئ القائم أساساً على التدخل الظرفي ورد الفعل الآني، وأظهرت في المقابل الحاجة إلى تبني مقاربات أكثر قدرة على الاستباق والتكيف والتعافي. وفي هذا الإطار، برز المجال الترابي ليس فقط كحيز لتلقي آثار الأزمات، بل كوحدة مركزية لإنتاج الحلول وبناء القدرة الجماعية على الصمود.

وعليه، فإن التحول نحو الصمود المجالي لا يعكس فقط إعادة ترتيب أدوات تدبير الأزمات، بل يؤشر على إعادة تشكيل وظيفة الدولة الترابية وأدوار الفاعلين المحليين في مواجهة المخاطر المتزايدة. غير أن هذا الانتقال يظل رهينا بمدى تجاوز الإكراهات المؤسساتية والمجالية التي ما تزال تحد من فعالية المقاربة الترابية. وفي ضوء ذلك، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات العلمية التالية:

- **الملاحظة الأولى**: رغم التحول النسبي نحو المقاربة الترابية في تدبير الأزمات، لا يزال التدخل العمومي بالمغرب محكوما بمنطق مركزية القرار في اللحظات الحرجة، وهو ما يحد من استقلالية الفاعلين الترابيين وقدرتهم على المبادرة السريعة والملائمة للسياقات المحلية.

- **الملاحظة الثانية**: يكشف تواتر الأزمات أن نموذج تدبير الطوارئ، رغم فعاليته الظرفية، يظل نموذجا محدود الأثر استراتيجيا، لأنه يركز على احتواء آثار الأزمة أكثر من معالجة مسببات الهشاشة البنيوية المنتجة للمخاطر.

- **الملاحظة الثالثة**: تعكس التفاوتات المجالية في آثار الأزمات وجود اختلالات سابقة في توزيع الموارد والتجهيزات والبنيات الأساسية، ما يعني أن الكوارث لا تخلق الهشاشة بقدر ما تكشف عن عمقها المجالي والمؤسساتي.

- **الملاحظة الرابعة**: رغم الخطاب الرسمي الداعي إلى الحكامة الترابية والتدبير التشاركي، فإن مشاركة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في صناعة القرار أثناء الأزمات ما تزال متفاوتة ومحدودة في كثير من الحالات، وهو ما يؤثر على فعالية الاستجابة وعلى شرعية التدخلات العمومية.

- **الملاحظة الخامسة**: يواجه الانتقال نحو نموذج الصمود المجالي تحديا مؤسساتيا أساسيا يتمثل في ضعف الإلتقائية بين السياسات القطاعية والترابية، حيث تستمر المقاربات المجزأة في إضعاف بناء قدرة ترابية متكاملة على مواجهة الأزمات.

- **الملاحظة السادسة**: تكشف التجارب الحديثة أن نجاح التدبير الترابي للأزمات لا يرتبط فقط بتعبئة الموارد، بل بمدى توفر منظومات للمعرفة والإنذار المبكر والتخطيط الاستباقي، وهي مجالات ما تزال تحتاج إلى مزيد من المأسسة والتوطين الترابي.

قائمة المراجع المعتمدة:

- سعد بن علي الشهراني، "**إدارة عمليات الأزمات الأمنية**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 2005.

- عبد اللطيف الهلالي–جواد الرباع، "**الدولة وعنصر المفاجأة: أي تدبير عمومي في زمن المخاطر**"، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، أيار/مايو 2021.

- إدريس لكريني، "**تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب–بين إشكالية الجاهزية ورهانات التنمية**"، مطبعة دار العرفان، الطبعة الأولى، سنة 2026.

- أولريش بيك، ترجمة علا عادل–هند إبراهيم–بسنت حسن، "**مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**"، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، سنة 2013.

- توفيق بوستي، "**مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**"، المعهد المصري للدراسات–دراسات استراتيجية، مارس 2019.

- فاطمة أمراح، "**الأمن الصحي الدولي والتعاون الافريقي في زمن الجائحة**"، ضمن مؤلف جماعي: "**السيادة الصحية والحماية الاجتماعية بإفريقيا في زمن الأزمات**"، مطبعة رؤى برينت، الطبعة الأولى، سلا 2023.
- خليل ابتسام، "**مخاطر الفيضانات بين النص القانوني والتدبير العلمي**"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 8، يناير 2015.
- ياسين اليوسفي، "**زمن المخاطر: إشكالية توزيع وسائل فعل القوة الترابية بين رجال السلطة والجماعات الترابية**"، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 37، المغرب 2025.
- مُحَمَّد أزكرار، "**خطر الفيضانات بالمغرب: تحليل التفاوت المجالي وحدود مجاعة التدبير**"، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجلد 6 العدد 1/ يناير 2026.
- عبد اللطيف كنات، "**التقرير الوطني لمرصد الحماية الاجتماعية في المملكة المغربية**"، مرصد الحماية الاجتماعية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، سنة 202.
- سمير أشركي–عبد القادر لشقر، "**الحماية الاجتماعية بالمغرب**"، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 10، دجنبر 2024.
- عبد الرفيع زعنون، "**تحقيق العدالة المجالية في حاجة إلى نفس جديد**"، المعهد المغربي لتحليل السياسات–ورقة سياسية، يونيو 2026.
- ازكار مُحَمَّد–أفقير الحسين، "**تدبير المخاطر في المغرب: أي إسهام للبحث الجغرافي؟**"، مجلة ضفاف، المجلد 12، العدد 1، المغرب 2026.
- ليلى طوير، "**حدود تدخلات الجهة والجهوية المتقدمة في تدبير حالة الطوارئ: –كوفيد19 نموذجا–**"، مجلة الدراسات المتكاملة في الاقتصاد والقانون والعلوم التقنية والاتصالات، العدد الأول، سنة 2021.
- ياسين غلمان، "**المقاربة التشاركية وتدبير المخاطر في المغرب–دراسة لجهة مراكش–آسفي–**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–مراكش، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2025–2026.
- الوليد عيسى، "**دور الفاعل الترابي في إدارة الكوارث الطبيعية: زلزال الأطلس 2023 نموذجا–جماعة أمزميز–**"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–مراكش، السنة الجامعية 2023–2024.
- مُحَمَّد مصباح، رشيد أوراز، هاجر الإدريسي، "**زلزال الأطلس الكبير: الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية – نتائج أولية**"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2024.

- تقرير وزارة الداخلية، "**منجزات وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2025**"، أكتوبر 2025، الصفحة 33.
- تقرير مجلس المستشارين، حول "**حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودوره في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية**"، مجلس المستشارين، الثلاثاء 19 دجنبر 2023.
- يوسرى رمضان، "**الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة بالمغرب: بين طموح العدالة المجالية وتحديات الحكامة والتفعيل والأثر**"، رأي–منشورات مدار، على الموقع الالكتروني التالي: https://madar21.com/420526.html.
- إبراهيم المصلوحي، "**الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة في سياق قانون المالية لسنة 2026**"، مجلة القانون والاعمال الدولية، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.droitetentreprise.com.
- عبد الرفيع زعنون، "**كيف نتجاوز مغرب السرعتين**"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، على الموقع الالكتروني التالي: https://mipa.institute/?p=12971&lang=ar.
- "**المغرب يواجه تداعيات ما بعد الزلزال: تفعيل التضامن وسيناريوهات إعادة الإعمار**"، منشورات المفكرة القانونية، على الموقع الالكتروني التالي: https://legal-agenda.com.